دراساتٌ لغويّة:

ما جاءَ على غيرِ حالِهِ مِنْ كلامِ العربِ في بابِ الأفعالِ

The unusual verb structure in Arabic Utterance

Struktur kata kerja perbuatan luar biasa dalam pertuturan Arab

سعيد آل موسى*

يحيى أحمد اللتيني**

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى الإتيان على المواضع التي خرجت عن كلام العرب في باب الأفعال، وبيان تعليلات النحويين وتأويلاتهم لها، ولإنجازه أُتبع المنهج الوصفي الاستقرائي، وقُسّم البحث إلى ثلاثة مباحث، المبحثُ الأولُ: ما جاءَ على غيرِ حالِهِ من الأفعالِ الناسخةِ وما في معناها، والمبحث الثاني: ما جاء على غير حاله من تعدي اللازم بنفسه، والمبحث الثالث: ما جاء على غير حاله من الأفعال لأغراض معنوية خاصة. من أبرز نتائجه: أنه ظهر من خلال هذه الدراسة أهمية الدراسة الأصولية، والتعليلات والتأويلات النحوية، ومما جاء على غير حاله استخدام كان لغير المضي، ومجيء خبر الفعل الناسخ (عسى) مفرداً، ومشابهة جاءَ ونظائره لـ: (صار الناسخة)، والأفعال التي تأتي لأغراض معنوية مثل فعلي التعجب، ونعم وبئس، وحبذا ولا حبذا.

الكلمات المفتاحية: الدراسة الأصولية–ما جاءَ على غيرِ حالِهِ–كلام العرب–الأفعال.

Abstract

This research aims to shed light on unusual verb structures in Arabic and the justifications provided by the grammarians. It follows a descriptive approach and comes in three topics: The first deals with the unusual structures in the verbs that change the last vowel and the meaning of the subject and predicate (nāsikh), the second deals with the unusual structures of the intransitive verbs. The third deals with the unusual structures of the verbs with special purposes. Among the most important conclusions of the study: the importance of fundamental studies was felt in this undertaking; the grammatical justifications and interpretation; the unusual structure

* أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

** أستاذ اللسانيات المساعد، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

أرسل البحث بتاريخ ٢٠١٩/١/٣م، وقبل بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢م.

has its own usage of changing the last vowel of the subject and predicate of the sentence similar to the function of the implicit verbs such as in the exclamation of surprise (taʿajjub), niʿma and biʾsa, ḥabbazā and lā habbazā.

Keywords: Unusual structure – Arabic verbs – deeds

Abstrak

Kajian ini bertujuan membincangkan struktur kata kerja perbuatan luar biasa dalam Bahasa Arab dan sebab-sebab yang telah dikemukan oleh para pakar tatabahasa Arab. Ia menggunakan pendekatan deskriptif dan mengandungi tiga topik: Yang pertama membincangkan struktur luar biasa kata perbuatan dalam kata kerja yang berfungsi menukarkan baris akhir dan makna subjek dan predikat (nāsikh), keduanya membincangkan struktur luar biasa kata kerja intransitif. Ketiganya membincangkan struktur luar biasa kata kerja yang mempunyai tujuan-tujuan tertentu. Di antara kesimpulan terpenting kajian ialah: kajian asas amat diperlukan dalam pengkajian isu ini yang merupakan sebab-sebab yang berkaitan tatabahasa dan interpretasi; strutur luar biasa itu mempunyai kegunaannya yang tersendiri yang menukarkan vowel terkahir subjek dan perdikat sesuatu ayat yang merupakan satu fungsi serupa dengan fungsi kata-kata kerja implisit seperti (taʿajjub), niʿma and biʾsa, ḥabbazā and lā habbazā.

Kata kunci: Struktur luar biasa – Kata kerja – Perbuatan- perbuatan.

مقدمة

لقد قام النظام النحوي في العربية على أساس استقراء كلام العرب وتتبعه، ثم استنباط القواعد والأحكام منه، التي صارت ملزمة لكلّ مستخدم لهذه اللغة، نطقاً أو كتابةً؛ لكن أحياناً يختلف مسلك الكلام العربي الساحر منحرفاً عن أصله؛ وإنما يحصل ذلك لتأدية غرض أو تحقيق غاية أو إفادة قصد أو تجوز، ولكن لما لهذه اللغة من خصيصة الجودة وميزة الفصاحة وتفرد البيان، وهذا يعتاز إلى مستويات مختلفة من التعبير، فما كثر دورانه على الألسن الفصيحة صار أصلَ القاعدة وما انحرف عنها كان لغرض لا يمكن أن يؤدى إلا به، لهذا سعينا في هذا البحث لتجميع الأساليب التي جاءت شاذة عن أخواتها، وعن الشكل العام لها في باب الأفعال؛ لتؤدي غرضا دلاليا أو وظيفياً لم تكن لتؤديه في صورتها النمطية القياسية أو لقصد التجوز، والتوسع في اللغة.

ويهدف هذا البحث إلى بيان أنّ خروج كلام العرب عن حاله في باب الأفعال لا يتم اعتباطاً، إنما لفائدة ما، ويسعى كذلك إلى توضيح أن تعليلات النحويين وتأويلاتهم ليست تعنتاً ولا جرياً وراء المنطق والفلسفة، إنما هي سعي إلى إدراك السر وراء خروج العرب في لغتهم عن الحال في مواضع شتى.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يحفظ للقاعدة النحوية هيبتها، ويبيّن أنه لا يُخرج عليها إلا وفق علة حاصلة أو تأويل مسوغ، وأن الدلالة المعنوية قد تكون حاكمة على اللفظ والتركيب.

وتتمثل إشكالية البحث في أنه وجد في كلام العرب استعمالات مطردة صح أن يعتمد عليها لكثرتها قاعدة نحوية تضم الباب كله إلا أن هناك من الاستعمالات ما خرج عن هذه القاعدة وانسلخ عنها؛ فحاولنا في البحث تتبع ذلك، والإتيان على المواضع التي خرجت عن كلام العرب في باب الأفعال، وبيان تعليلات النحويين وتأويلاتهم لها.

أولاً: ما جاءَ على غيرِ حالِهِ من الأفعالِ الناسخةِ وما في معناها

١. الفعل (كان) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾:[١]

كثر في القرآن الكريم استخدامُ (كان) عند الحديث عن صفات الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً** ﴾ فتعددت تأويلات النحويين في ذلك بالنظر إلى أن الأصل في (كان) أنها فعلٌ ماضٍ، فقال سيبويه في معنى (كان): (تقول "كان عبدُ الله أخاك"، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت "كان" لتجعل ذاك فيما مضى)،[٢] وفي استخدم (كان) مع صفات الله تعالى قال: (كان القومُ شاهدوا عِلماً وحكمةً ومغفرةً وتَفَضلاً، فقيل لهم إنّ الله كان كذلك ولم يزلْ، أي لم يزلْ على ما شاهدتم)،[٣] فالأصل في (كان) عند سيبويه أنها للماضي؛ لكنها مع صفات الله بمعنى الماضي ولم يزلْ.

وقال المبرد: (واعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت "كان" لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى)؛[٤] لكنه قال عندما جاءت (كان) مع صفات الله تعالى: (من معاني كان في القرآن الأزل والأبد، نحو قوله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شيء شَهِيداً**﴾،[٥] فكأنها خرجت عن أصلها في الدلالة على المضي، فصارت تدل على المضي الأزلي والخلود السرمدي معاً. وابنُ عطية مع جزمه بأن (كان) فعلٌ ماضٍ؛ لكنه قال: (حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة على الزمان)،[٦] وقال القرطبي: (من صور إعجاز القرآن اللغوي استعمالُ كان مع معموليها للدلالة على الرسوخ والاستقرار)،[٧] وقال السيوطي: (تختص كان بمرادفة "لم يزل" كثيراً، أي: أنها تأتي دالة على الدوام)،[٨] قوله (تختص) يدل على أنها خرجت عن نظائرها.

٢. الفعل "عسى" في نحو قولهم :(عسى الغويرُ أبؤساً):

روى البخاري أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (عسى الغويرُ أبؤساً)،[٩] وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أن هذا الخبر مَثَلٌ تتمثل به العرب إذا خافت شرّاً أو توقَّعَتْه وظنته،[١٠] والشاهد النحوي فيه مجيء خبر الفعل الناسخ (عسى) مفرداً، وهو (أبؤساً)، والأصل فيه أن يأتي جملةً فعليةً فعلها مضارع، مقترناً بـ: (أن) كثيراً ومجرداً منها قليلاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾.[١١] قال ابن هشام عن كاد وأخواتها: (ويعملن عمل "كان" إلا أنّ خبرهنّ يجب أن يكون جملةً، وشذ مجيئه مفرداً بعد "كاد" و"عسى". وفي مَثَلِ: "عسى الغويرُ أبؤساً " جاء خبرُ "عسى" مفرداً على غير حاله؛ حملاً له على خبر كان).[١٢] وذكر النحويون جملة من التأويلات في خروج هذا المثَلِ عن حاله، فقال سيبويه: (كما جعلوا "عسى" بمنزلة "كان" في قولهم: عسى الغوير أبؤساً).[١٣] وقال: (وكما أن عسى لها في قولهم: "عسى الغوير أبؤساً" حال لا تكون في سائر الأشياء)،[١٤] فقال أبو البركات: (في "عسى الغوير أبؤساً"، كان القياس أن يقال: "عسى الغوير أن يبأس" إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: "عسى الغوير أبؤساً" فنصبوه بـ: "عسى"؛ لأنهم أجروها مجرى قارب، فكأنه قيل: "قارب الغوير أبؤساً"؛ وهو جمع بأس أو بؤس)،[١٥] وجزم ابن هشام بأن التقدير في: (عسى الغوير أبؤساً) هكذا: عسى أن يكون الغويرُ أبؤساً، وذهب ابنُ خالويه إلى (عسى) في هذا المثل: بمعنى (كان)، وذهب السهيلي إلى أن (عسى) بمعنى صار، فتكون (أبؤساً) خبر (صار). ومثل ذلك قول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْـــــبُ[١٦]

الشاهد: قوله: (يكون وراءه فرج قريب) حيث وقع خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أن) المصدرية. ونرى أن مَجِيء خبر عسى جملةً فعليةً فعلها مضارع، مقترناً بـ: (أن) هو الكثيرُ الشائعُ في لغة

العرب، ومجيئه مفرداً قليلٌ، وما ورد من كلامهم في ذلك يدخل في القليل، وهذا القولُ أولى بالإتباع؛ لبعده عن التأويل، ولأنه يأخذ بما صح عن العرب وورد عنهم.

٣. الفعلُ (جاءَ ونظائره):

ورد عن العرب قولُهم: (ما جاءَ تحاجتَك؟) بنصب (حاجتك)؛ حيث أُستخدم الفعلُ (جاء) على غير ما وُضع له من كونه فعلاً لازماً له فاعل دال على الزمن الماضي في نحو قوله تعالى: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾،[١٧] فاستخدم في المثال: (ما جاءت حاجتك؟) الفعلَ (جاء) بمعنى الفعل الناسخ (صار) أي: (ما صارت حاجتك؟) فحمل على صار في المعنى والعمل ورفع الضمير المستتر (هي) العائد على (ما) اسماً له، ونصب (حاجتك) خبراً له، فكان الفعل (جاء) فعلاً ناقصاً ناسخاً للجملة الاسمية، يفتقر إلى اسم وخبر،كما عاد الضمير المؤنث (هي) على (ما) باعتبار الحاجة كما قال بعض العرب: (من كانت أمك؟) فأوقع (من) على مؤنث. وقال الشنتمري: (الأصل في "ما جاءَ تحاجتَك؟" أن يكون فعلاً كسائر الأفعال متعدياً وغير متعدٍ، كقولك: جاء زيد عمراً، وجاء زيد إلى عمرو، إلا أنهم أجروه في هذا المثل مجرى صار، فجعلوا اسمها مضمراً فيها، وجعلوا "حاجتك" خبرها، وأنثوا "جاءت" لتأنيث معنى "ما").[١٨] وذكر ابنُ أبي الربيع أن الفعل (جاء) يعمل ناقصاً باتفاق النحاة، ولا يطرد على ذلك إلا بملاحظة صحة حذفه واستقامة الجملة بعده تركيباً، وصحة معناه بعد تضمينه معنى (صار).[١٩] وليس الفعل (جاء) وحيداً في ذلك، بل هناك أفعال أخرى ألحقها به النحويون، قال السكاكي: (وكذا آض وعاد وغدا وراح، وكذا جاء وقعد، وتسمى هذه الأفعال ناقصة بمعنى أنها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب)،[٢٠] وقال السيوطي: (وألحق قوم بـ: "صار" آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل، وارتد، وما جاءت حاجتك)، وذكرها ابنُ مالك في الكافية، فقال:

واجعل كـ (صار) ما بمعناه ورد آض رجع عاد استحال وقعد

وحار وارتد كذا تحولا وهكذا غدا وراح جعلا

وألحقوا بهنّ (جاءت حاجتك) من بعد (ما) فاصرف لها عنايتك[٢١]

وعلى الرغم من أن النحاة اتفقوا على أن الفعل (جاء) يعمل ناقصاً بمعنى (صار)، وأنه بذلك قد خرج عن حاله وأصله ونظيره، وعامتهم ألحق به آض وعاد وغدا وراح وغيرها، إلا أن أقولهم تعددت في التعليل لهذا الخروج، فذهب سيبويه إلى أن الفعل (جاء) يستخدم محمولاً على (كان) وأخواتها في هذا المثال فقط مسموعاً عن العرب ولا يقاس عليه؛ حيث قال في هذا: (ومثل قولهم: "من كان أخاك" قول العرب: ما جاءت حاجتك؟ لأنه بمنزلة المثل)،[٢٢] وذهب ابن بري إلى أن الفعل (جاء) ونظائره تام في الأصل لما يتضمنه من معنى الحدث والزمان، فإذا أرادت العرب استعماله استعمالاً ناقصاً سلبته المعنى

وجردته للزمان، واشترط هذا في إلحاقه بـ: (كان وأخواتها)،[٢٣] وذكر الحضري أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن (جاءت حاجتك) ونظائرها خرجت عن دلالاتها الأصلية إلى دلالات كان وأخواتها بالتضمين، وأكثر ما تتضمن الأفعال الملحقة معنى الفعل الناقص (صار) الذي يفيد التحويل.[٢٤] ونرى أنه ما دام ثابتٌ عن العرب استخدامَهم الفعل (جاء ونظائره) محمولاً على (كان) وأخواتها فهذا الاستخدام يعدّ من لغتهم، وليس هناك ما يبررُ قصره على السماع، وأفضل ما قيل في تعليل ذلك قول ابن بري؛ لدقته ومنطقيته واستناده على أقوال العرب.

ثانياً: ما جاء على غير حاله من تعدي اللازم بنفسه

يَنْقَسِمُ الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ ولازِمٍ؛ فالمتَعَدِّي هو الذي يَصِلُ إلى مفعولِه بغيرِ حرفِ جرٍّ، نحوُ: (ضَرَبْتُ زَيْداً)، واللازمُ ما ليسَ كذلكَ، وهو ما لا يَصِلُ إلى مفعولِه إلا بحرفِ جرٍّ،[٢٥] وقد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ فيَصِلُ الفعل اللازم إلى مفعولِه بنفسِه، فيخرج بذلك عن حاله ويفارق أصله، ويختلف عن نظائره، ومن ذلك ما يأتي:

١. قول العرب (نُبِّئْتُ زيداً قال كذا):

الأصل في (نبئ) أنه فعل لازم لا يَصِلُ إلى مفعولِه إلا بحرفِ جرٍّ، يتعدى به، والحرف الذي يتعدى به هو (عن) والقياس أن يقال: نُبِّئتُ عن زيد قال كذا. ولكن العرب عدوه بنفسه وحذفوا الحرف (عن). وذكر ذلك سيبويه فقال: (ونظيرهم في هذا أيضاً في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا قولهم: نُبِّئتُ زيداً قال كذا. وإنما يريد: عن زيد)،[٢٦] وقال السيرافي: (نبّئت زيدا فعل كذا وكذا، تقديره: نبّئت عن زيد؛ لأن "نبّئت" في معنى"أخبرت" والخبر يقتضي "عن" في المعنى، وكذلك: "أمرتك الخير" الباء مقدرة؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف، فأراد سيبويه أن "عن" المحذوفة في قولك: نبّئت زيدا، و"على" المحذوفة في قوله: آليت حبّ العراق، ليستا زائدتين، وأن المعنى يحوج إليهما بأن قال: "على" و"عن" لم يزدادا قط ولا واحدة منهما، ولم يدخلا إلا لمعنى يحوج إليه الكلام، فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها، علمنا أنّها مقدرة، كأنهم لما قالوا: نبّئت عن زيد، ثم قالوا: نبّئت زيدا، علمنا أن "عن" مقدرة، ولو لم تكن مقدرة عند حذفها كانت زائدة عند ذكرها، وهي لم تكن قط زائدة كزيادة الباء في كفى بالله وليس أخوك بزيد).[٢٧] فهنا يفرقُ سيبويه بين نوعين من حروف الجر التي تحذف، النوع الأول: حروف تحذف وتقدر، بمعنى تنوى لتصحيح المعنى، فالمعنى لا يصح إلا بتقديرها، والنوع الثاني: حروف تحذف ولا تقدر، وهي الحروف الزائد، التي تزاد لتأدية معنى التوكيد، وحذفها لا يخل بالمعنى الأساسي للكلام، وقول: (نبّئت زيدا فعل كذا وكذا) من النوع الأول، إذ تقديره: نبّئت عن زيد؛ لأن(نبّئت) في معنى

(أخبرت) والخبر يقتضي(عن) في المعنى، فبين سيبويه أن (عن) محذوفة من قول: (نبّئت زيدا فعل كذا و كذا)، وأنها ليست زائدة، بل مقدرة؛ لأن المعنى يحوج إليها.

قول الشاعر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يعسلُ متْنُه فيه كَمَا عسل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[٢٨]

الشاهد في قوله: (عسل الطريق)؛ حيث حذف حرف الجر (في) المقدر، ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به (الطريق)، والأصل: (كما عسل في الطريق)،[٢٩] وهذا خروج عن الحال والأصل.

وذكر النحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذٌ لا يُقاس عليه، وهو مذهبُ المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابنُ الحاجب، **والثاني** أن هذه الأسماء منصوبةٌ على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب (الطريق) في قول جؤية الهذلي (كما عسل الطريق الثعلب)، وهذا مذهبُ الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك، و**الثالث** أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.[٣٠]

وذكر بعض النحويين أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعللوا هذا القول بأن الأفعال التي تدخل عليها تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيها تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا القول يصح لو أنّ جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع.[٣١] وإننا نميل في ذلك إلى الأخذ بأن الظرف مشبه بالمفعول به، فالعرب قد تنصب الظرف نصبَ المفعول به، وهذا القول حسن؛ لبعده عن التشدد الذي لا مبرر له، ولتجنبه اللجوء للتقدير والتأويل.

قول الشاعر:

تَمرّونَ الديارَ ولمْ تعوجوا كلامكُمُ عليّ إذن حرامُ[٣٢]

الشاهد فيه قوله: (تمرون الديار)؛ حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه، وأصل الكلام (تمرون بالديار)، وفي هذا خروج للفعل عن حاله، فالفعل اللازم لا يصل للمفعول إلا بحرف الجر وقد حذف في هذا البيت ووصل الفعل اللازم إلى المفعول بنفسه.

قول الشاعر:

فلأ بغينّكم قناً وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابة ضرغدِ[٣٣]

الشاهد في هذا البيت هو نصب كلمتي (قنا)، و(عوارضاً) بحذف حرف الجر من الفعل (أبغينكم)، وهو فعل لازم وحاله أن يتعدى بحرف جر.

وإزاء الخروج عن الحال فيما سبق تعددت تعليلاتُ النحويين، فذهب بعضهم كابن الحاجب، وابن الأنباري إلى أن هذا الخروج عن الحال دعت إليه الضرورة الشعرية،[٣٤] وذهب بعضهم إلى أنه إعمال لقاعدة (الحذف والإيصال)؛ أي حذف الباء وإيصال الفعل إلى ما بعده، ويكون إعراب (الديار) أنه منصوب بنزع الخافض،[٣٥] وذهب بعضهم إلى أن الأفعال اللازمة خرجت عن حالها في هذه الشواهد؛ بناء على قاعدة التضمين، فضُمن الفعل اللازم معنى فعل متعد فصار متعدياً بنفسه، وقال بهذا الزجاجي،[٣٦] وذهب آخرون كالخفاجي إلى أن بعض الأفعال اللازمة قد تأتي متعدية أحياناً بنفسها،[٣٧] وقال ابن مالك:

وعد لازماً بحرف جر وإن حُذف فالنصب للمنجر

نقلاً وفي (أنَّ) و(أنْ) يطّرد مع أمن لبس كـ عجبت أن يدُوا

مراد الناظم بهذا البيت: أن الفعل اللازم يمكن تعديته بواسطة حرف جر، نحو: مررت بزيدٍ. فزيدٍ: اسم مجرور وقعَ موقعَ المفعول؛ والأحسن في إعرابه أن يُقال: الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح. وقد يتعدّى اللازم بحذف حرف الجر، فإذا حُذِف حرف الجر أصبح الاسم الذي بعده منصوباً على أنه مفعول به عند البصريين أو على نَزْعِ الخَافِض (أي: حذف حرف الجر) عند الكوفيين.[٣٨] وخلاصةُ القول في ذلك أنّ تعليلات النحويين في خروج الفعل اللازم عن أصله ونصبه للمفعول بنفسه تنحصرُ في القول بالضرورة الشعرية، ونزعِ الخافض، والتضمينِ، والقولِ بأنّ بعض الأفعال اللازمة قد تأتي متعديةً أحياناً بنفسها، وإننا نختارُ هذا القول الأخير؛ وذلك لأنّ فيه أخذا بما ثبت عن العرب من تعدية اللازم بنفسه أحياناً، ولأنه يسلكُ مسلكَ التيسر في النحو، ويبعدُ عن التأويل وإدعاء الحذف.

واختلف النحويون في تعدي الفعل اللازم مع حذف حرف الجر هل يُقاس عليه أم يقتصر فيه على السماع؟ مذهب الجمهور: أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأَنْ) بل يُقتصر فيه على السَّماع، ومذهب الأخفش الصغير: أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تَعيُّن الحرف، ومكان الحذف، نحو: بريتُ القلمَ بالْمِبْرَاةِ، فيجوز عنده حذف (الباء) فتقول: بريت القلمَ المبراةَ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يَجُز الحذف، نحو: رغبت في السَّفرِ. ففي هذا المثال لا يجوز الحذف؛ لأنه لا يُدْرَى هل

المحذوف حرف الجر (في) أو (عن)؟ وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يَجُز الحذف عنده، نحو: اخترتُ القومَ من بني تَمِيمٍ، فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: اخترتُ القومَ بني تميم؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل: اخترتُ من القومِ بني تميم أو: اخترتُ القومَ من بني تميم، فلم يتعيَّن مكان الحذف.[٣٩] ونرى أن قول الأخفش أرجح؛ لأنه يأخذ بكلّ ما ورد عن العرب في ذلك، مع ضبطٍ للغة وإبعادٍ لها عن اللبس والغموض.

ثالثاً: ما جاء على غير حاله من الأفعال لأغراض معنوية خاصة

١.صيغتا التعجب القياسيتان:

للتعجب صيغتان قياسيتان، الأولى (ما أَفعَلَهُ) والثانية (أَفْعِلْ به)؛ أما صيغة (ما أَفعَلَهُ) فأجمع النحويون فيها على اسمية (ما)، واختلفوا في صيغة (أَفعَلَ) أ فعلٌ هي أم اسمٌ؟ فذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعلٌ ماضٍ؛ بدليل بنائه، ونصبه للمفعول، ولزومه نون الوقاية، وذهب الكوفيون غير الكسائي إلى أنها اسم؛ بدليل عدم تصرفها، وجواز تصغيرها، وصحة عينها في التعجب،[٤٠] ورجح الرضي مذهب البصريين؛ لانفتاح اللام في صيغة أفعل، وانتصاب المتعجّب منه بعدها انتصاب المفعول به.[٤١] وأما صيغة (أَفْعِلْ به)، فقد ذهَب جمهورُ البصريّين إلى أنّ (أَفْعِلْ) فِعلٌ صيغتُه صيغةُ الأمْر، ومعناه معنى الفِعل الماضي الذي على وزْن أفعل، فإذا قيل: "أحسِن بزيد" فمعناه، "أحسَن زيد"؛ أي: صار ذا حُسن، كقولهم: أبقلتِ الأرض؛ أي صارت ذات بقْل، والباء زائدة، والفاعِل هو المجرور بالباء، ولا ضميرَ في الفِعل،[٤٢] وذهب الزجَّاج إلى أنَّ (أَفْعِلْ) لفظه معناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية.[٤٣] ورجح ابن مالك مذهب البصريين؛ لأنَّه لو كان فِعْلَ أمْر لوجَب فيه استتار فاعِله وجوباً إذا كان مفرداً مذكَّراً، ولم يكُن المتكلِّم به متعجباً، بل يكون آمراً غيره بالتعجُّب، ولما جازَ أن يقَع جوابه مقترناً بالفاء، ولما جاز أن يتَّصل بباء التعدية الواقِعة بعدَه، ولوجَب إعلالُ الأجوف منه بحذْف عينه.[٤٤] وإننا نرى بما ذهب إليه البصريون أن صيغتي التعجب تكونا قد خرجتا عن الحال وتحولتا عن الأصل الذي تكون عليه الأفعال، فبناء (ما أَفعَلَهُ) يختلف عن بناء فِعل الأمْر، فالأمر من الفعل (سَمِعَ) (اسمَع)، بفتح العين، أما التعجب منه فـ (اسمِع) بكسر العين دائماً، كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾،[٤٥] وصِيغة التعجب ليس فيها معنى الفعْل الماضي، إنَّما فيها معنى فعل الأمْر، كما أن صيغة (أَفْعِلْ به)، ليست متضمنة دلالة على الزمان، إنما تكتسب الدلالة على الزمان من السياق، كأن تقول: ما أجمل السماء الليلة. ولا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور،[٤٦] وذهب السيوطي إلى أنَّ (أفعل به) اسم لا فِعل، حيث يرى أنك إذا قلت: ما أحسن عبد الله، فأردتَ أن تسقط ما وتتعجَّب قلت (أحسن بعبد الله) وإذا أردتَ أن تأمر مِن هذا قلت: يا

زيد **أحسن** بعبد الله رجلاً، وإذا ثنيتَ قلت: يا زيدان **أحسن** بعبد الله رجلين، ويا زيدون **أحسن** بعبيد الله رجالاً وتنصب رجالاً على التمييز، وأحسن لا يُثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنَّه اسم.[٤٧] ومن المحدثين يرى الدكتور مهدي المخزومي أن أسلوب التعجب القياسي في صيغتيه (ما أفعله)، و(أفعل به) من الأساليب التي كان لها استعمال خاص، ثم جمد بعد ذلك، ومن غير المجدي تطبيق التحليل الإعرابي للجملة الإسنادية على هذا النوع من الأساليب، وأن بناء (أفعل) في التعجب هو بناء الأفعال، ولكنه باستعماله في التعجب جمد، وفقد دلالة الفعل.[٤٨] وفي قول سيبويه: (وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله التعجب. وهذا تمثيل لم يُتكلم به)،[٤٩] ويرى الدكتور الشمسان أنه يفهم من كلام سيبويه أن الجملة خبرية نقلت للتعجب، وأن تعليقه على كلام الخليل تفسير لا إعراب ولكن النحويين عدوه إعراباً.[٥٠] ويرى تمام حسان أنَّ صيغة التعجُّب ليستْ فعلاً، وأنَّ هناك ما يدعو إلى الظنِّ أنها ليستْ إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى، وأدْخل في تركيب جديد لإفادةِ معنًى جديد يمتُّ إلى المعنى الأوَّل بصلة، وليس المنصوبُ بعده إلاَّ المفضَّل الذي يوجد بعدَ أفعل التفضيل، ولكنَّه في تركيب جديد وبمعنى جديد، وليستِ العلاقة بين أفعل في التعجُّب وهذا الاسم علاقة تعدية، وإذاً فصِيغة التعجُّب هي صيغةُ التفضيل منقولةٌ إلى معنًى جديد، ولا سيَّما أنَّه ورَد تصغيرُها،[٥١] ونحن نرى أن (أَفْعَلَ) في صيغة التعجب الأولى (ما أَفعَلَهُ) فعلٌ، وأن (أَفْعِلْ)، في صيغة التعجب الثانية (أَفْعِلْ به) فعلٌ أيضاً؛ لقوةِ الأدلةِ التي صاغها البصريون في ذلك، وأنّ ما حصل للصيغتين خروجٌ عن الحال اقتضته حاجةُ الدلالة على التعجب.

نِعْمَ وبِئْسَ:

نعم وبئس لفظان وضع الأول منهما للمدح والآخر للذم، قال سيبويه: (وأصل نِعْمَ، وبِئْسَ: نَعِمَ، وَبَئِسَ، وهما الأصلان اللَّذان وُضِعا في الرَّداءة والصَّلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى)،[٥٢] وقد رجح البصريون والكسائي فعليتهما، وأدلتهم على ذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، ودخول ضمائر الرفع البارزة عليهما، وهما فعلان جامدان؛ لأنهما تضمنا الدلالة على الحال مع مضيّهما، (وكل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئا مما هو له بالأصل)،[٥٣] وقد نقلا من الخبر إلى المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني أنها لحروف المعاني، فلما أفادا فائدة الحروف خرجا من بابهما ومنعا من التصريف وسُلبا الدلالة على الحدث والزمان. قال الوراق: (لزم الفعلان نعم وبئس الْجِنْس لوجهين: أَحدهمَا: يحْكى عَن الزّجاج أَنَّهُمَا لما وضعا للمدح والذم الْعَام خصا بِأَن يليهما لفظ عَام. والوجه الآخر هو: أن لفظ الْجِنْس إِنَّمَا وَجب تَقْدِيره إِلَى جنب نعم وَبئسَ، ليدل بذلك على أَن الممدوح قد حصل لَهُ من الْفضل مَا فِي الْجِنْس، فَإِذا قلت: نعم الرجل زيد، دللت بِلَفْظ "الرجل" أَنه فَاضل فِي الرِّجَال، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: نعم الظريف زيد، دللت بذلك أَن زيدا ممدوح فِي الظراف، فَلهَذَا وَجب تَقْدِير الْجِنْس، ولا بُدَّ

لهما مِن مَرفوعٍ هو الفاعِلُ)،[٥٤] وقد جاء فاعلهما على غير بابه بثلاث صور مخصوصة: **الأوَّلُى** أنْ يَكونَ مُحَلَّى بالألِفِ واللامِ، كقوله تعالَى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾،[٥٥] **والثانية** أنْ يَكونَ مُضافاً إلى ما فيه (أَلْ)، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾،[٥٦] و**الثالثُة** أنْ يَكونَ مُضْمَراً مفَسَّراً بنَكِرَةٍ بعْدَه مَنصوبَةٍ على التمييزِ، كقوله تعالَى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾.[٥٧] ونصّ النحاة على أنه تقع بعدهما (ما)، ومما جاء على غير حاله في باب نعم وبئس الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، مثل قول الشاعر:

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي[٥٨]

الشاهد فيه: (فنعم المرء من رجل)، وجه الاستشهاد: الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر وهو (المرء)، وبين التمييز (من رجل)؛ وقد جمع بينهما؛ لإفادة التمييز معنى زائدا عما أفاده الفاعل بسبب نعته بكونه تهاميا؛ أي: منسوبا إلى تهامة، ومن ذلك قول الشاعر:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فحْلُهُمُ فحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ[٥٩]

الشاهِدُ فيه: قولُه: (بِئْسَ الفَحْلُ..... فحْلاً)؛ حيثُ جَمَعَ في كلامٍ واحدٍ بينَ فاعِلِ بِئْسَ الظاهرِ، وهو قولُه: (الفَحْلُ) والتمييزِ، وهو قولُه: (فَحْلاً). ومنه أيضاً قول الشاعر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا[٦٠]

الشاهِدُ فيه: قولُه: (فنِعْمَ الزادُ.... زَادَا)؛ حيثُ جَمَعَ في الكلامِ بينَ الفاعلِ الظاهرِ، وهو قولُه: (الزادُ)، والتمييزِ، وهو قولُه: (زَادَا)؛ كما في البيتِ السابِقِ، وذلك غيرُ جائزٍ عندَ جَمهرَةِ البَصْرِيّينَ. وقوْمٌ مِنهم يؤولون البيت فيُعْرِبُونَ (زَادَا) في آخِرِ هذا البيتِ مَفعولاً به لقولِه: (تَزَوَّدِ) الذي في أوَّلِ البيتِ، وعلى هذا يَكونُ قولُه: (مِثلَ) حالاً مِن زَادَا، وأصْلُه نعْتٌ له، فلَمَّا تَقَدَّمَ عليه صارَ حالاً، وتَقديرُ البيتِ على هذا: تَزَوَّدْ زاداً مِثلَ زادِ أبيكَ فِينَا؛ فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ.[٦١]

ومما خرج عن كلام العرب في هذا الباب ورود فاعل (نعم) أسماً نكرة مضافاً إلى نكرة ومن ذلك قول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ[٦٢]

الشاهد فيه قوله: (فنعم صاحب قوم) حيث ورد فاعل (نعم)، وهو قوله: (صاحب) نكرة مضافة إلى نكرة.

حبَّذا ولا حبَّذا:

قال سيبويه عن الخليل: (وزعم الخليل أن أصل "حبّذا" بمنزلة حبّ الشيء، ولكن "ذا" و"حبّ" بمنزلة كلمة واحدة، نحو: "لولا" وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمَّ فالعمَّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول "حبّذهِ"؟ لأنه صار مع "حبّ" على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل)،[٦٣] إذن الأصل في كلمة (حبّذا) أنها مكونة من كلمتين: حبّ وذا، وهاتان الكلمتان متلازمتان، ولا يصح أن نستبدل بـ: (ذا) أي اسم لآخر من أسماء الإشارة؛ لأنهما صارتا كالكلمة الواحدة، وقد تخصص الفعل بالمدح، وتخصصت (لا حبّذا) بالذم، وأصبحا جامدين عند هذين الغرضين. وقال ابن الوراق: (إن قال قائل: ما الأصل في"حب"؟ قيل له: الأصل فيه "فَعُل" على وزن "كَرُم"، فحذفت الضمة من الباء الأولى وأدغمت في الباء الثانية. وإنما حكمنا عليها بـ:"فَعُل" من وجهين: أحدهما: أن اسم الفاعل منها "حبيب" و"فعيل" أكثر ما يكون لما ماضيه "فَعُل" نحو: كَرُم فهو كريم، ولأن الأفعال إذا أريد منهما على يرام في "نعم، وبئس" فأكثر ما يستعمل على "فَعُل" كقولك: حَسُن رجلاً زيد، فلما استعملت "حبذا" استعمال "نِعْمَ" وإن كانت "نِعْمَ" على وزن "فِعْلَ" وجب أن يحمل "حبذا" على "فعل"، لكثرة "فَعَل" في هذا الباب. فإن قال قائل: فما الذي أحوج أن يجعل "حبّ" مع "ذا" اسماً واحداً؟ قيل: يجوز أن يكون الغرض تخفيف اللفظ، لأنهم إذا قدروها بمنزلة شيء، استغنوا عن تثنية "ذا" وتأنيثه فلهذا جعلا شيئاً واحداً، فإن قال قائل: فلِمَ صار لفظ التذكير أولى من لفظ التأنيث؟ قيل له: لأن المذكر قبل المؤنث، وهو كالأصل له، فلما أرادوا تركيب حرف اسم، كان تركيبه مع المذكر السابق للمؤنث أولى من المؤنث. فإن قال قائل: فلم خص بالتركيب مع "ذا" من بين سائر الأسماء؟ قيل له: لأن "ذا" اسم مبهم ينعت بأسماء الأجناس، وقد بيّنا أن لفظ الجنس يستحق أن يقع بعد "نعم وبئس" فوجب أن يجري مجراها فركبوها مع اسم يقتضي النعت بالجنس).[٦٤]

ومما خرج عن حاله في هذا الباب دخول حرف النداء على حبذا، في نحو قول الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا[٦٥]

وقيل في تأويله أنه على حذف المنادى، والتقدير: يا قومُ حبذا أو تكون الياء للتنبيه لا للنداء.[٦٦]

الخاتمة:

جاء هذا البحث تحت عنوان:(ما جاءَ على غيرِ حالِهِ مِنْ كلامِ العربِ في باب الأفعال)، وتناول ما جاءَ على غيرِ حالِهِ من الأفعالِ الناسخةِ، وما جاء على غير حاله من تعدي الفعل اللازم بنفسه، و ما جاء على غير حاله من الأفعال لأغراض معنوية خاصة، وتمّ التوصل للنتائج الآتية:

١. ظهر من خلال هذا البحث أهمية الدراسات الأصولية، والتعليلات والتأويلات النحوية.

٢. مما جاء على غير حاله استخدامُ كان بمعنى الأزل والأبد والرسوخ والاستقرار.

٣. وقع خبر (عسى) فعلا مضارعا مجردا من (أن) المصدرية. ونرى أن مَجِيء خبر عسى جملةً فعليةً فعلها مضارع، مقترناً بـ (أن) هو الكثير الشائع في لغة العرب، ومجيئه مفرداً قليلٌ في لغة العرب، وما ورد من كلامهم في ذلك يدخل في القليل، وهذا القول أولى؛ لبعده عن التأويل، ولأنه يأخذ بما صح عن العرب.

٤. تنحصر تعليلات النحويين في خروج الفعل اللازم عن أصله ونصبه للمفعول بنفسه في القول بالضرورة الشعرية، ونزعِ الخافض، والتضمينِ، والقولِ بأنّ بعض الأفعال اللازمة قد تأتي متعديةً أحياناً بنفسها، وإننا نختارُ هذا القول الأخير؛ وذلك لأنّ فيه أخذا بما ثبت عن العرب من تعدية اللازم بنفسه أحياناً، ولأنه يسلكُ مسلكَ التيسر في النحو، ويبعدُ عن التأويل وإدعاء الحذف؛ ما خرج عن حاله في كلام العرب حذفُ حرف الجر، ونصب الاسم الذي كان مجرورا به، وذكر النحويون في ذلك تعليلات عديدة، نرجح منها أن الظرف يشبه بالمفعول به، فالعرب قد تنصب الظرف نصب المفعول به.

٥. وثبت عن العرب استخدامَهم الفعل (جاء ونظائره) محمولاً على (كان) وأخواتها، وهذا الاستخدام يعدّ من لغتهم، وليس هناك ما يبررُ قصره على السماع.

٦. (أَفْعَلَ) في صيغة التعجب الأولى (ما أَفعَلَهُ) فعلٌ، و(أَفْعِلْ) في صيغة التعجب الثانية (أَفْعِلْ به) فعلٌ أيضاً؛ لقوة الأدلة التي صاغها البصريون في ذلك، وحصل لهما خروج عن الحال اقتضته حاجة الدلالة على التعجب.

هوامش البحث:

[١] سورة الفرقان، الآية ٥٤.

[٢] سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٦م)، ج١، ص٤٥.

[٣] انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص٢٣٤.

[٤] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، ط١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ج٣، ص١٨٨.

[٥] انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص٢٠٣.

[٦] ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ج٣، ص٣٦٤.

[٧] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، ط٢، تحقيق: أحمد البردوني، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م)، ج١، ص٤٤.

[٨] السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوفيقية ١٩٩٩م)، ج٢، ص٨٦.

[٩] البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، ط١، (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٢م)، رقم الحديث ٤٣٠١، ص ٢٩٨.

[١٠] ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم، **غريب الحديث**، ط١، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٤م)، ج٢، ص:٣١٦.

[١١] سورة الفتح، الآية ٥٢.

[١٢] ابن هشام، الأنصاري المصري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ٢٠٠١م)، ج١، ص٢٧١.

[١٣] سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج١، ص٥١.

[١٤] انظر: المرجع السابق، ج١، ص١٥٩.

[١٥] أبو البركات، عبد الرحمن الأنباري، **أسرار العربية**، ط١، تحقيق: بركات يوسف هبود، (بيروت: دار الأرقم للطباعة والنشر، ١٩٩٩م)، ص١٠٥.

[١٦] البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ج٩، ص٣٢٨.

[١٧] سورة النصر الآية ١.

[١٨] الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، ط١، تحقيق: رشيد بلحبيب، (المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م)، ج١، ص٦٦.

[١٩] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ط١، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ج٢، ص٦٧٢.

[٢٠] السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، ط٢، تحقيق: نعيم زرزور، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م) ص٢٣٦.

[٢١] الرضي، محمد بن الحسن الإستراباذي: **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ط١، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٦٦م)، ج٤، ص١٨٦.

[٢٢] سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج١، ص٥١.

[٢٣] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، **قول ابن بري في لسان العرب**، ط٣، (بيروت: دار صادر ١٩٩٧م) ١٣ج، ص٣٦٨. مادة: (ك و ن)

[٢٤] الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م)، ج١، ص١١١.

[٢٥] ابن عقيل، العقيلي الهمداني المصري: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٩٤م)، ج٢، ص١٤٥.

[٢٦] سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج١، ص ١٥٩.

[٢٧] السيرافي، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، (بيروت: در الفكر ١٩٩٨م)، ج١، ص٢٧٨.

[٢٨] البغدادي، عمر بن عبد القادر، **خزانة الأدب**، ج٣، ص٨٣.

[٢٩] الأشْمُوني، علي نور الدين، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٨م)، ج٢، ص٤٤.

[٣٠] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص١٩٧.

[٣١] الخضري، محمد بن مصطفي، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ج١، ص١٢٣.

[٣٢] البغدادي، عمر بن عبد القادر، **خزانة الأدب**، ج٢، ص٣١٢.

[٣٣] عامر، بن الطفيل بن مالك، **ديوان عامر بن طفيل**: (بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م)، ص٥٥.

[٣٤] انظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، ج ٢، ص١–ص٥؛ وأبو البركات، عبد الرحمن الأنباري، **أسرار العربية**، ج ٢، ص ١٤٣.

[٣٥] ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، **المقرب**، ط١، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، (بيروت: دار الجيل ١٩٧٦م)، ج١، ص١١٥.

[٣٦] ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي: **شرح جمل الزجاجي**، ط١، تحقيق: فواز الشعار، (الرياض: دار القاسم للنشر، ط ١٤٢٠هـ)، ج١، ص ١٣٣.

[٣٧] الحريري البصري، القاسم بن علي، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط١، تحقيق: عرفات مطرجي، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ١٤١٨هـ ١٩٩٨م)، ص٢٧٩.

[٣٨] ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك: **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٠م)، ج١، ص١٧٧.

٣٩ انظر: ابن هشام، الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج ٢، ص١٥٦.

٤٠ انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص٢٥٢.

[٤١] انظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، ط٢، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس ١٩٩٦م)، ج٣، ص٢٣٠.

[٤٢] انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي: **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: محمد كامل بركات، (بيروت: دار الكاتب العربي ١٩٦٧م)، ص٣٧١.

[٤٣] انظر: ابن هشام، الأنصاري، **أوضح المسالك**، ج ٣، ص٢٥٦.

٤٤ انظر: المرجع السابق، ج ٣، ص٢٥٩.

[٤٥] سورة مريم، الآية ٣٨.

[٤٦] ا الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي**، ج١، ص٢٨٠.

[٤٧] انظر: السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠)، ج٤، ص٢٠٣.

[٤٨] انظر: المخزومي، مهدي: **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط١، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٩٤م)، ص٢١٥.

[٤٩] سيبويه، عثمان بن قنمبر، **الكتاب**، ص ٧٢.

[٥٠] انظر: الشمسان أبا أبوس إبراهيم: **تعميم قاعدة النمط في النحو العربي دراسة في منهج التقعيد**. http://fac.ksu.edu.sa/ishamsan/course/281067. ص ٣٥.

[٥١] انظر: حسان، تمام: **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ط٥، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م)، ص ١١٤.

[٥٢] سيبويه، عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، ج١، ص ٣٠١.

[٥٣] السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠م)، ج١، ص١١٠.

[٥٤] ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **علل النحو**، ط١، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٩م)، ج١، ص٢٢٩.

[٥٥] سورة الأنفال، الآية ٤٠.

[٥٦] سورة النحل، الآية ٣٠.

[٥٧] سورة الكهف، الآية ٥٠.

[٥٨] الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي، **شرح الأشموني**، ج٢، ص، ٣٧٦.

[٥٩] جرير، أبو حزرة، **الديوان**، ص١٩٢؛ والأشموني، **شرح الأشموني**، ج٢، ص٢٨٦.

[٦٠] البغدادي، عمر بن عبد القادر، **خزانة الأدب**، ج٩، ص٣٩٤؛ وابن هشام، عبد الله جمال الدين، **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص ١١٩.

[٦١] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص، ١٦٤.

[٦٢] البغدادي، عمر بن عبد القادر، **خزانة الأدب**، ج، ٥، ص ٢١٣؛ وابن يعيش، يعيش بن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط١، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ج، ٧، ص، ١٣١.

[٦٣] سيبويه، عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج ٢، ص، ١٨٢.

[٦٤] ابن الوراق، محمد بن عبد الله، **علل النحو**، ص ٢٩٦-ص٢٩٧.

[٦٥] جرير، أبو حزرة، **الديوان**، ص١٦٥.

[٦٦]المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ج١، ص١٨٨.

References المراجع

Abū al-Barakat, ‘abd al-Raḥmān al-’anbāriy, *’asrār al-‘arabiyyah*, 1st Edition, Taḥqiq: Barakāt Yūsof Habūd, (Beirut: Dār al-’arqam Li al-Ṭibā‘ah Wa al-Nasher, 1999).

Abu Ḥaiyyān al-’andalusiy, Moḥammad Bin Yūsof, *Manhaj al-Sālik Fi al-Kalām ‘alā ’alfiyyah Ibn Mālik*, 1st Edition, Taḥqiq: Moḥammad Kāmel Barkāt, (Beirut: Dār al-Kāteb al-ʿarabi, 1967).

Al-Ḥaririy, al-Qāsim Bin ‘alī, *Dorrah al-ghawāṣ Fi ’awhām al-Khawāṣ*, 1st Edition, Taḥqiq: ‘arafāt Maṭrjiy (Beirut: Mu’assasah al-Kutub al-Thaqāfiyyah, 1998).

Al-ʾashmoniy, ‘ali Nor al-Din, *Sharḥ al- ’ashmoniy ʿalā ’alfiyyah Ibn Mālik*, 1st Edition, Taḥqīq: muhiyy al-Dīn ʿabd al-Ḥamīd, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1998).

Al-Baghdādiy, ‘abd al-Qādir Bin ‘umar, *Khazanah al-’adab Wa Lub lubāb lisān al-‘arab*, 4th Edition, Taḥqīq: ‘abd al-Salām Moḥmmad Hārun, (Cairo: Maktabah al-Khānjiy, 1997).

Al-Bukhāriy, Muḥammad Bin Ismāīl, *Ṣaḥīḥ al-Bukhāriy*, 1st Edition, (Beirut: Dār Ibn Kathīr, 1992).

Al-Makhzumiy, Mahdiy, *Fi al-Naḥū al-‘arabi Qawā‘id Wa Taṭbiq*, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Rā’id al-‘arabi, 1994).

Al-Mubarid, ’abu al-‘abās Moḥammad Bin Yazid, *al-Muqtḍib*, 1st Edition, Taḥqiq: Moḥammad ‘abd al-Khāliq ‘aḍimah, (Cairo: Lajnah ’iḥīā’ al-Turāth al-Islāmiy, 1994).

Al-Murādiy, ’abu Moḥammad Bader al-Din Ḥasan, *al-Janā al-Dāniy Fi ḥuruf al-Ma‘āniy*, 1st Edition, Taḥqiq: Fakher al-Din Qabāwah, Moḥammad Nadim Fāḍil, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1992).

Al-Sakākiy, Yosūf Bin ’abi Baker, *Miftāḥ al-‘ulūm*, 2nd Edition, Taḥqiq: Na‘im Zarzor, (Beirut: Dār al-Kutub al-‘ilmiyyah, 1987).

Al-Sirāfiy, al-Ḥasan Bin ’abd Allah, *Sharḥ Kitāb Sibawaihi*, 1st Edition, Taḥqiq: ’aḥmad Ḥasan Haidaliy, ‘ali Saiyd ‘ali, (Beirut: Dār al-Fikr, 1998).

Al-Suyuti, Jalāluddīn, *Al-’ashb*āh Wa *al-Naẓā’ir Fi al-Naḥū*, 1st Edition, Taḥqiq: Moḥammad ‘abd al-Qāder al-Fāḍliy, (Beirut: al-Maktbah Al-‘aṣriyyah, 1990).

Al-Suyuti, Jalāluddīn, *Huma‘ al-Haw*āmi‘, Taḥqiq: ‘abd al-Ḥamid Hindāwi, (Egypt: al-Maktabah al-Tawqifiyyah, 1999).

Al-ʾustrabathi, Moḥammad Bin al-Hasan, *Sharḥ al- Raḍiy ʿala al-Kafiah*, 2nd Edition, Taṣḥiḥ Wa Ta‘līq: Yousif Ḥasan ʿumar, (Binghazi: Jamiʿah Qar Yunos, 1996).

Ḥassān, Tammām, *al-Lughah al-‘arabiyyah Ma‘nāhā Wa Mabnāha*, 5th Edition, (Cairo: ‘ālam al-Kutub, 2006).

Ibn ʿaṭīyah, ’abū Moḥammad ‘abd al-Ḥaq, *al-Moḥarer al-Wajiz Fi tafsir al-Kitāb al-‘aziz*, 1st Edition, Taḥqīq: ʿabd al-Salām ‘abd al-Shāfiy Moḥammad, (Beirut: Dar al-Kutub al-‘ilmiyyah, 2001).

Ibn al-Naẓim, Bader al-Dīn Moḥammad Bin Mālik, *Sharḥ Ibn al-Naẓīm ʻalā ʼalfiyyah Ibn Mālik*, 1st Edition, Taḥqiq: Moḥammad Bāsil ʻuiūn al-Sūd, (Beirut: Dar al-Kutub al-ʻilmiyyah, 2000).

Ibn al-Ṭufail, ʻāmir, *Diwān ʻāmir Bin al-Ṭufail*, (Beirut: Dār Ṣāder, 1979).

Ibn al-Warrāq, ʼabū al-Ḥasan Moḥammad Bin ʻabd Allah, *ʻilal al-Naḥū*, 1st Edition, Taḥqīq: Maḥmūd Jāsim Moḥammad al-Darwīsh, (Riyadh: Maktabah al-Rushd, 1999).

Ibn ʿaqīl, *Sharḥ Ibn ʿaqīl ʻalā ʼalfiyyah Ibn Mālik*, 2nd Edition, Taḥqīq: Moḥammad muhiyy al-Dīn ʿabd al-Ḥamīd, (Cairo: Dar al-Turath, 1994).

Ibn Hisham, ʿabd Allah Bin Yousif Bin ʿaḥmad, *ʼaūḍaḥ al-Masālik ʼilā ʼalfiyyah Ibn Mālik,* 1st Edition, Taḥqīq: Moḥammad muhiyy al-Dīn ʿabd al-Ḥamīd, (Beirut: Manshurāt al-Maktabah al-ʻaṣriyyah, 2001).

Ibn Manẓūr, Moḥammad Bin Makram, *Lisān al-ʿarab*, 3rd Edition, (Beirut: Dār Ṣādir, 1997).

Ibn sallām, ʼabū ʿubaid al-Qāsim, *Gharib al-Ḥadith*, 1st Edition, Taḥqīq: Moḥammad ʿabd al-Muʻīd Khān, (Haider Abad: Matbaʻah dāʼirah al-Maʻārif al-ʻuthmāniyyah, 1964).

Ibn ʿuṣfūr, ʻali Bin Moʼmin al-Ishbiliy, *al-Moqarib*, 1st Edition, Taḥqīq: ʼaḥmad ʻabd al-Sattār al-Jawāriy, ʻabd Allah al-Jbūriy, (Beirut: Dar al-Jil, 1976).

Ibn ʿuṣfūr, ʻali Bin Moʼmin al-Ishbiliy, *Sharḥ Jomal al-Zajājīy*, 1st Edition, Taḥqīq: Fawāz al-Shaʻār, (Riyadh: Dar al-Qāsem, 1999).

Ibn Yaʿish, Yaʻish Bin Yaʻish, *Sharḥ al-Mofaṣal Li al-Zamakhshariy*, 1st Edition, Taḥqīq: Imil Baiʻ Yaʻqub, (Beirut: Dar al-Kutub al-ʻilmiyyah, 2001).

Sibawaihi, ʿamr Bin Qunbur, *al-Kitab*, 1st Edition, Taḥqīq: ʿabd al-Salam Moḥammad Haron, (Beirut: Dār al-Jil, 1976).